



Speaker's Office

مكتب الرئيس
مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

مكتب الرئيس

٢٠٢٣ ميلادي

المحترم

الأخ الفاضل / وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشئون الشباب

تحية طيبة وبعد ..

* * الموضوع : سؤال السيد العضو / أحمد عبدالعزيز السعدون *

نود إفادتكم بأن السؤال المنوه عنه أعلاه والمرفق نسخة منه سيدراج في جدول أعمال أول جلسة قادمة.

مع خالص التحية ،،،


أحمد عبدالعزيز السعدون
رئيس مجلس الأمة

المرفقات :

* نسخة من السؤال.

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

يرجى التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى السيد / وزير الإعلام والثقافة
ووزير الدولة لشؤون الشباب المحترم

(نص السؤال)

في الوقت الذي تنص فيه المادة (٢٦) من الدستور على :

" الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم
المصلحة العامة.

ولا يولي الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

وفي الوقت الذي تنص فيه المادة (٤١) من الدستور:

لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه.

والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على
توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه.

وفي الوقت التي تتضمن فيه العديد من القوانين المعمول بها الحث على توفير فرص عمل
للكويتيين وتدريبهم وتأهيلهم، ربما لازالت بعض الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات
الميزانيات الملحة والمستقلة، مستمرة بوضع مختلف العارقين أمام توظيف الكويتيين لديها
وتمتنع عن توظيفهم على الرغم من كونهم مؤهلين وربما مدربين لطبيعة أعمال جميع
الجهات السالفة ذكرها، وتستعين في الوقت ذاته بموظفين غير كويتيين ربما يكونون أقل
صلاحيّة وتأهلاً من الكويتيين كل ذلك بحجج ومبررات واهية.

والتزاماً بأحكام الدستور، ورغبة في وضع حد لمعاناة من ينتظرون فرص العمل من الكويتيين التي استمرت لفترات الحق الأذى بهم وبأسرهم، ورغبة في متابعة أوضاعهم، يرجى موافاتي بكشف مبينة فيه أعداد الموظفين غير الكويتيين وجنسياتهم وتخصصاتهم العاملين في وزارتك والجهات ذات الميزانيات الملحة والمستقلة وأى جهة خارجية تابعة لكم، وبما في ذلك أيضاً من يعملون لدى وزارتك أو أى جهة من الجهات التابعة لكم عن طريق التعاقد مع أى طرف يقوم بتزويدهم ببيانات أعداد الموظفين غير الكويتيين وأعدادهم وجنسياتهم وتخصصاتهم.

مع خالص التحيّة،،،

مقدم السؤال
أحمد عبد العزيز السعدون

يوجه السؤال
ويدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

٢٠٢٣/٥/٢٠